

عسكر يشيد بجهود إدارة العلاج بالخارج

الإدارة والموظفين العاملين بها لاسيما انها كانت لجنة محادية مشددا على ضرورة ان يوجه الدعم النيابي الى تلك الادارة التي تقوم بجهود كبير لاسيما انها معنية بالتعامل مع صحة الإنسان التي لا يمكن التهاون فيها. وتمنى العنزي من اللجنة العليا للعلاج بالخارج ان تولي اهتماما أكبر لحالات السرطان التي بدأت في الانتشار بين الاطفال والمواطنين.

اشاد النائب عسكر العنزي بالجهود التي تقوم بها ادارة العلاج بالخارج في وزارة الصحة مشددا على ضرورة التوقف عند نتائج التحقيقات التي تم التوصل اليها بشأن ما اتير في هذا الملف حيث اثبتت بما لا يدع مجالا للشك انه لا توجد اي تجاوزات او مخالفات قانونية. وقال العنزي ان اللجنة التي شكلت للتحقيق في تجاوزات العلاج بالخارج انصفت

طالب بتخصيص جزء له من جلسة من جلسات الدور المقبل

الصراعي: تنسيق نيابي لاستيضاح سياسة الحكومة في مجال النقل البري للركاب



عادل الصراعي

اوضح النائب عادل الصراعي انه يصدد التنسيق مع الاخوة اعضاء المجلس لتقديم طلب استيضاح من الحكومة بشأن سياستها في مجال النقل البري للركاب داخل الكويت وما شابه من عدم الشفافية والتعارض، وذلك استنادا للمادة 112 من الدستور والمادة 146 من اللائحة الداخلية لمجلس الأمة.

واضاف الصراعي الطلب الذي تقدم به ونصه كالتالي: لقد شاب سياسة الحكومة في مجال نشاط النقل البري للركاب داخل الكويت الكثير من عدم الشفافية والتعارض مما أدى الى الترخيص لشركة رابطة الكويت والخليج للنقل بممارسة هذا النشاط بالمخالفة لأحكام القوانين واللوائح، استنادا الى التفسير الخاطيء لقرار مجلس الوزراء رقم 763 بتاريخ 2008/8/13، ولم يقف الأمر عند هذا الحد، بل انه على الرغم من ان مجلس الوزراء اذرك عدم قانونية الترخيص

للمشركة المذكورة وأصدر قراره رقم (9 / ثانيا) بتاريخ 2008/1/7 الذي تضمن «تكليف وزارة الداخلية باتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لإصلاح ما ترتب عن الخطأ في الترخيص لتلك الشركة المذكورة بما في ذلك سحب الترخيص ومحاسبة المتسببين في الخطأ المشار اليه» الا ان باصات الشركة مازالت تعمل رغم مرور أكثر من عام على صدور قرار مجلس الوزراء بإصلاح الخطأ ورغم اقرار وزارة الداخلية بانها قامت بمنع اصدار اي تراخيص جديدة باسم الشركة فور اكتشافها عدم قانونية مباشرتها لنشاط النقل الداخلي للركاب، كما ان مجلس الوزراء أصدر قراره رقم 101 بتاريخ لاحق لاجتماع مجلس الوزراء المنعقد بتاريخ 2008/1/7 بالموافقة على تجديد قرار مجلس الوزراء بسحب الترخيص الخاص بالشركة.

وطالب الصراعي في طلبه باستيضاح سياسة الحكومة حول مبررات ودواعي قرار مجلس الوزراء المشار اليه اعلاه بوقف سحب ترخيص الشركة وتأشير وزارة الداخلية غير الصحيحة بأنه لا مانع من الترخيص للشركة المذكورة استنادا الى التفسير الخاطيء لقرار مجلس الوزراء رقم 763 لسنة 2000 الذي ينص على «فتح المجال للترخيص للشركات المساهمة الكويتية المتخصصة بالنقل الجماعي البري أو البحري» وذلك نظرا لعدم توافر الشروط اللازمة للترخيص المحددة بالقرار الوزاري رقم 1434 لسنة 2000 الذي اشترط للترخيص ان تكون الشركة شركة مساهمة عامة وليست مغلقة.

وكذلك مبررات الخطأ في تفسير قرار مجلس الوزراء رقم 763 لسنة 2000 سالف الذكر، حيث اوضحت وزارة الداخلية ان هذا القرار لم يقتصر على الشركات المساهمة العامة وانه فتح المجال للترخيص للشركات المغلقة، ووفقا لهذا المفهوم فإن هذا القرار يكون قد ألغى

الحريري وعد بتفعيل خطة متكاملة للكهرباء والماء

وفد الكويت التقى رئيس الوزراء اللبناني: ندعم استقرار لبنان والمشاريع التنموية الاقتصادية



رئيس الوزراء اللبناني سعد الحريري مستقبلا النواب د.وليد الطبطبائي ود.حسن جوهر ود.جمعان الحريش ومحمد هايف

ان تشهد العلاقات الكويتية - اللبنانية مزيدا من القوة والرسوخ. وقال د.الطبطبائي «نشعر ككويتيين باطمئنان وجودنا في لبنان» مشيرا الى ان «المتواجد خارج لبنان يشعر بالقلق أكثر من ان يأتي الى ارض الواقع فيجد الأمر مطمئنا».

واضاف في هذا السياق «هناك تهويل عبر الإعلام الخارجي بالنسبة لما يثار حول لبنان». من جانبه أكد النائب د.جمعان الحريش في تصريح لـ «كويتا» حرص الكويت على استقرار لبنان. وقال الحريش ان الوفد البرلماني الكويتي وجد حرصا

من رئيس الوزراء سعد الحريري على استمرار الاستقرار في لبنان واعتباره أولوية الحكومة. وأعرب عن أمله في ان ينعم لبنان بمزيد من الاستقرار متمنيا موضوع البنية التحتية. وقال د.الطبطبائي «نشعر ككويتيين باطمئنان وجودنا في لبنان» مشيرا الى ان «المتواجد خارج لبنان يشعر بالقلق أكثر من ان يأتي الى ارض الواقع فيجد الأمر مطمئنا».

والمشاريع التنموية الاقتصادية التي ينفذها الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية في كافة المناطق اللبنانية من ضمن منحة الكويت التي اعقبت العدوان الإسرائيلي على لبنان في العام 2006». وأوضح ان الاجتماع مع الحريري كان مناسبة لاستعراض هموم المصطفين الكويتيين والمشاكل التي تواجههم خلال قضاء اجازاتهم الصيفية في لبنان مثل الماء والكهرباء وغلاء الأسعار. ونقل الطبطبائي عن الحريري تأكيد انه وعد بمعالجة تلك المشاكل وإيجاد الحلول لها بأسرع وقت ممكن عبر تفعيل خطة متكاملة للكهرباء والماء. وأضاف

ان الحريري اطلع الوفد البرلماني الكويتي على المشاريع التي تقوم بها الحكومة اللبنانية لاسيما في بيروت -كويتا: أكد رئيس لجنة الصداقة البرلمانية الكويتية - اللبنانية النائب د.وليد الطبطبائي أمس دعم الكويت للاستقرار في لبنان ومشاريع التنمية الاقتصادية. وجاء ذلك في تصريح للصحافيين اثر اجتماع الوفد البرلماني الكويتي مع رئيس الوزراء اللبناني سعد الحريري بحضور سفيرنا لدى لبنان عبدالعال القناعي.

ويضم الوفد البرلماني بالإضافة الى الطبطبائي كلا من د.جمعان الحريش ود.حسن جوهر ومحمد هايف.

وأعرب الطبطبائي عن اطمئنانه للأوضاع السائدة حاليا في لبنان وللمعالجة الحكومية اللبنانية لمختلف الأمور مؤكدا دعم الكويت «لعامل الاستقرار في لبنان

العبدالهادي عقب اجتماعها: لا توجد مادة في القانون تعوق تطبيقه

لجنة ذوي الاحتياجات الخاصة تستدعي النائب الأول منتصف أغسطس للوقوف على أسباب عدم تطبيق قانون المعاقين وعدم إنشاء هيئة المعاقين

الحكومة تؤزم العلاقة بقضية المعاقين وتجر البلاد نحو اجواء لا نرغب فيها. مشيرا الى ان التأخر في عدم تفعيل القانون يضع العديد من علامات الاستفهام أمامنا.

وأشار الدقباسي الى ان اللجنة مازالت تراقب عدم تطبيق احكام القانون الخاص بذوي الاحتياجات الخاصة (المعاقين) والموقف الحكومي من عدم تفعيله خاصة ان الحكومة قد ألغت القانون القديم الخاص بهم.

وتأسف البراك من تصرف الحكومة الذي زاد من معاناة المعاقين ودوهم من عدم تنفيذ احكام هذا القانون مطالبا الحكومة بضرورة حث الجهات الحكومية على سرعة اتخاذ التدابير الخاصة لتنفيذ القانون وصرح بالامتيازات المستحقة للمعاقين وأولياء امورهم منذ تاريخ اقرار القانون.

وطالب الدقباسي بضرورة الاسراع في اقرار هيكله القانوني ومستشفى خاص للمعاقين مستغربا تأزيم الحكومة بقضية مستحقة هي نفس قضية المعاقين والتي حصلت على توافق عام من نواب مجلس الأمة ومباركة الحكومة التي طلبت مهلة 3 اشهر بدلا من 6 اشهر لتنفيذ القانون.

واشار الدقباسي الى ان مرور 6 اشهر على عدم اقرار القانون يضع امام اللجنة العديد من علامات التعجب والاستفهام من تصرفات الحكومة قائلا لهم: كفاية عدم تعاون مع المجلس، وقد حان الوقت لرفع المعاناة عن المعاقين.

وتساءل الدقباسي من عدم الاستفادة من العطلة الصيفية من قبل الحكومة وتفعيل قانون يرفع المعاناة عن اعداد كبيرة من المعاقين وأولياء امورهم مطالبا الحكومة بعدم التردد في زيادة التوتر بين المجلس والحكومة والاسراع في تنفيذ القانون متمنيا من الحكومة ان تسارع في تنفيذ هذا القانون بحذافيره قبل شهر رمضان المبارك.



النواب مسلم البراك وعلي الدقباسي وناجي العبدالهادي خلال اجتماع اللجنة أمس

وعضو اللجنة علي الدقباسي. من جانبه، أعلن عضو لجنة المعاقين البرلمانية النائب علي الدقباسي عن مساهلته الحكومة في حالة عدم تنفيذ قانون المعاقين وتطبيقه على ارض الواقع.

واضاف الدقباسي بعد خروجه من اجتماع اللجنة امس ان

عقدت لجنة شؤون ذوي الاحتياجات الخاصة البرلمانية اجتماعا امس بحثت فيه اسباب عدم تطبيق الحكومة لقانون ذوي الاحتياجات الخاصة الذي أقره المجلس في شهر فبراير الماضي، واتفقت اللجنة في نهاية اجتماعها على توجيه الدعوة الى النائب الاول لرئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع لحضور اجتماع اللجنة الذي سيعقد يوم 17 أغسطس المقبل مع تزويديها بأسباب عدم تطبيق القانون.

وقال مقرر اللجنة النائب ناجي العبدالهادي عقب اجتماع اللجنة امس ان اللجنة تدارست اسباب عدم تنفيذ قانون ذوي الاحتياجات الخاصة بعد انتهاء الفترة القانونية اللازمة لتطبيقه، وراجعنا مواد القانون مادة مادة للوقوف على المادة التي قد تكون عائقا امام تنفيذه.

واكد العبدالهادي انه بعد مراجعة جميع مواد القانون، لم نجد اي مادة في القانون يصعب تنفيذها او قد تكون سببا في عدم تطبيق القانون.

واشار العبدالهادي الى انه تم الاتفاق على توجيه دعوة الى النائب الاول لرئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع الشيخ جابر المبارك لحضور اجتماع اللجنة الذي سيعقد يوم 17 أغسطس المقبل، وطالبناه بتزويد اللجنة بأسباب عدم تطبيق قانون ذوي الاحتياجات الخاصة حتى الآن.

وتمنى العبدالهادي ان يسرع مجلس الوزراء في تشكيل مجلس ادارة الهيئة العامة للمعاقين، حتى يثبت جدية في تطبيق القانون، وان ينهي الصراع المتواجد باعتباره المسؤول عن التعيينات، مشيرا الى انه تم ترشيح عدد من الاسماء، الا انه لم يصدر شيء رسمي الى الآن.

ولفت الى انه تم تحديد الاجتماع يوم 17 أغسطس المقبل لاعطاء الفرصة للحكومة لتزويد اللجنة باستفساراتها بشأن تقدم النائب مسلم البراك بسؤالين أولهما وجهه الى سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ ناصر الحمد عن توقيع عقد ترسية مباشرة مع شركة إعلانية متخصصة بقيمة 6 ملايين دينار، وقال البراك في سؤاله: نقلا عن إحدى الصحف في عددها الصادر 23 الجاري ان الحكومة يصدد توقيع عقد برتسية مباشرة مع شركة عالمية متخصصة في الحملات الإعلامية عن طريق وسيط محلي لإدارة حملة إعلامية وإعلانية لحظة التنمية ولتحسين صورة الحكومة وأدائها أمام الناس، وتقيد المعلومات التي حصلت عليها هذه الصحيفة بأن قيمة العقد تتجاوز 6 ملايين دينار. وقال البراك إذا كان الخير المنشور صحيحا فأرجو إفادتي بالآتي: صورة من العرض المقدم من شركة ساتشي وساتشي لتسويق الخطة التنموية عن طريق التعاقد المباشر، ومن هي الجهة التي خولتها الحكومة أو التي بادرت بشكل منفرد بالتفاوض على هذا العقد، وهل

قامت الحكومة أو الجهة المخولة من قبلها بنشر إعلان لجميع الشركات المتخصصة المؤهلة للقيام بعملية التسويق؟ فإذا كان الجواب بالإيجاب أرجو تزويدي بصورة من هذا الإعلان وفي أي جريدة محلية كانت أو عربية أو عالمية تم نشر هذا الإعلان، أما إذا كان الجواب بالنفي فأرجو إيضاح أسباب ذلك وما السند القانوني للحكومة أو للجهة المخولة من قبلها الذي منعها من القيام بهذا الإجراء؟ وسأل البراك: هل كان التعاقد سواء النهائي إن وصل الى هذه المرحلة أو الابتدائي تعاقدًا مباشرًا؟ وهل تمت مخاطبة ديوان المحاسبة وإدارة الفتوى والتشريع ولجنة المناقصات المركزية قبل اي اجراء او خطوة تمت في هذا الاتجاه؟ فإذا كان الجواب بالإيجاب أرجو تزويدي بصورة من جميع المراسلات التي تمت بين الأمانة العامة لمجلس الوزراء وهذه الجهات الرسمية، أما إذا كان الجواب بالنفي فأرجو إيضاح أسباب ذلك.

كان الجواب بالإيجاب أرجو تزويدي بصورة من هذه الجريدة، ومن أي باب أو بند مالي من ميزانية مجلس الوزراء سيتم صرف هذا المبلغ، وهل يعتبرون ان هذا الإجراء متفق مع القانون سواء لعملية الصرف المالي أو الإجراءات التي من المفروض ان تتبع في مثل هذه الحالات كمنافسات وفقا للقانون؟ وهل تعتقدون ان الخطة التنموية بحاجة الى ان تسوق من خلال وسائل الإعلام، ويمثل هذا المبلغ الضخم ويجاء لا يتفق وصحيح القانون فيما إذا صحت المعلوات الصحافية، مع العلم ان التنسيق الحقيقي لهذه الخطة وبالجان هو تنفيذها بدقة على أرض الواقع.

ووجه سؤاله الثاني الى النائب الاول لرئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع الشيخ جابر المبارك قال فيه: نشرت بعض الصحف أخبارا عن نية الوزارة شراء عدد 2 طائرة شحن مدنية من طراز بوينغ 747 ونظرا لعدم صدور ما يفيد بنفي هذه الأخبار يرجى تزويدنا

البراك: التسويق الحقيقي لخطة التنمية هو تنفيذها بدقة على أرض الواقع